الآثار المتبادلة بين هيكلي الاقتصاد والتجارة الخارجية في الكويت للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ م

د. زهرة حسن عباس *

د. محمود محمد داغر **

مقدمة :

شهدت الاقتصاديات النفطية تغييرات كبيرة وسريعة في مجمل بنيتها الاقتصادية خلال عقد السبعينات والنصف الاول من عقد الثمانينات، اتسم هذا التغير ببروز استثنائي لدور قطاع استخراج النفط في التأثير على مجمل حركة النشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من اختلاف التأثير المتبادل بين القطاع النفطي وعموم الاقتصاد بين الاقطار النفطية، إلا انها تتشابه بشكل عام في الاعتماد على هذا القطاع، ويعود ذلك إلى أهمية عوائد تصدير النفط الخام نتيجة التصحيح المتوالي والايجابي لسعر النفط الخام وما تلاه من تدنٍ لسعر البرميل في الفترة الأخيرة.

إن بروز القطاع النفطي في مجمل حركة الاقتصاد يشكل حقيقة حتمية نتيجة لظهوره بهذه الصورة في وقت لم تستكمل البنية الاقتصادية حالة التشكيل الاولى الصحيحة، فالهيكل الاقتصادي البدائي المختل رافقته عوائد متنامية من صادرات النفط الخام عملا في ظل سياسيات اقتصادية تتسم بقصر النظر في مضمونها الإنمائي، والنتيجة هي حالة من الابقاء لا بل وزيادة التبعية للقطاع الاستخراجي.

لذلك تعد دراسة الاقتصادي الكويتي كحالة عملية صالحة لأغراض المقارنة بالأضافة إلى التعميم، إذ سيجري التركيز على التجارة الخارجية في الكويت، لكنها ستتناول أهم المتغيرات الاقتصادية التي أثرت وتأثرت بالتجارة الخارجية كالناتج المحلي والاستثمار والاستهلاك.

إن أهمية مثل هذه الدراسات تنبع من حقيقة استيضاح الأثر الذي ولدته العوائد النفطية من خلال قنوات التجارة الخارجية في بنية الاقتصاد، لا سيما وأن النظرية الاقتصادية في حقل

* مدرسة في قسم الأقتصاد - جامعة البصرة.

** مدرس في قسم الأقتصاد - جامعة البصرة.

التجارة الخارجية توفر لنا الأساس الذي يمكن من خلاله توضيح دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية[1].

لقد تبنى الباحثان فكرة تصحيح الهيكل الاقتصادي كمؤشر للتنمية الحاصلة في الاقتصاد الكويتي، واستجلاء الأثر الذي يتركه تغير هيكل الاقتصاد في جانب الاعتماد على التجارة الخارجية، والتوصل إلى حقيقة مفادها، هل النمو الاقتصادي يزيد الاعتماد على قطاع التجارة الخارجية ام يقلله؟ وهل هنالك اتجاه لعملية احلال السلع المحلية بدل الاجنبية؟ أم ارتفاع مستوى الدخل الناجم عن أثر الثروة النفطية ترافقه زيادة واضحة في الانفاق على الاستيراد.

وبشكل أدق فإن قيام التجارة الخارجية نتيجة العمل وإنتاجيته، أو وفرة العامل الإنتاجي، أو المورد الطبيعي لأحالة التقدم التقني المضطرد، والمهاره التنظيمية، واقتصاديات الحجم تشير جميعا إلى عوامل كمية ونوعية تسهل عملية النمو الاقتصادي للقطر، وإن وجودها يوفر فرصة إنتاح السلع التي تدخل في تكوينها مؤدية إلى خلق ميزة تنافسية بالنسبة لإنتاج هذه السلع وبالتالي فإن ذلك يؤكد الأثر المتبادل بين التجارة والنمو، فهل حدث في الاقتصاد الكويتي مخاض من هذا النوع؟

وبذلك أنطلق الباحثان من فرضية مفادها:

«لم تمارس التجارة الخارجية (استيرادا وتصديرا)، دورا بارزا في التأثير او لتغيير دور بعض المتغيرات المعبرة عن نمو النشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥م) في الاقتصاد الكويتي».

ولغرض قبول أو رفض الفرضية أعلاه تم اعتماد أسلوبي التحليل اللفظي (verbal) والكمي (Quantitative) مستفيدين مما توفره مصادر البيانات من مؤشرات تساعد في دعم التحليل الاقتصادي للمتغيرات محل الدراسة.

لا بد من الإشارة إلى أن مثل هذه الدراسة تحتاج الى بيانات عديدة لاسيما وأن الباحثين توخيا انتقاء سلسلة زمنية طويلة قدر الامكان، لذلك وقف عدم توافر بعض البيانات أو في الأقل للمدة الزمنية المطلوبة حائلا دون تناول مؤشرات أكثر في هذا المضمار، فضلا عن ذلك فإن البيانات المختارة في التحليل احتسبت على أساس الأسعار الجارية، على الرغم من أن أثر التغير في الأسعار وتذبذبها يؤثر حتما على دقة البيانات لا سيما وانها بشكل نقدي، لكن اللجوء إلى الحسابات النسبية للمتغيرات يؤثر على الحقائق المطلوبة ويقلل من أثر التذبذب في السعر

---

(١) JAMES D. THE - Economic of Trade and Development (U.S.A; John Wiely - 1968)

Miltiades chacholiades - International Trade, Theory and policy (Tokyo: M.cGro Hill Inc - 1978).

خاصة وأن جميع البيانات بالأسعار الجارية، كما أن استخدام الأسعار الجارية في الدوال القياسية المقدرة يمتص أثر السعر الجاري طالما أن جميع المتغيرات المعتمدة والمفسرة خاضعة للتأثير نفسه، كما أن الدراسة أهملت دور متغير السعر الوطني او الدولي (رغم أن نظرية التجارة الخارجية تبرز دوره في معالجتها لدول الاستيراد او التصدير) انطلاقا من حقيقة واضحة وهي أن حصة الكويت في التجارة الدولية (تصديرا او استيرادا) ضئيلة وبذلك فهي لا تمارس دورا واضحا في السوق العالمية، ومن ثم في اتجاهات السعر النسبي، لذلك عدم إدخال متغير السعر لا يقلل من أهمية التحليل أو التقديرات المعتمدة في الدراسة، اذ اتبعت العديد من البحوث هذا النهج، وتوصلت لنتائج جيدة، ولحالات دراسية ذات طابع مماثل لحاله الاقتصادي الكويتي[1].

يتناول البحث في جزئه الأول توصيف لبعض مؤشرات هيكل الاقتصاد الكويتي لتحديد معالم الخلل الهيكلي ثم ينتقل إلى دراسة هيكل التجارة الخارجية من خلال الاشارة لمعالم الاستيراد والتصدير أملا في تحديد الأرضية الواضحة لتحليل دوال الاستيراد والتصدير التي سيتناولها الجزء الثالث، والذي يوضح اتجاهات الاثار المتبادلة بين هيكل الاقتصاد، وهيكل التجارة الخارجية ليستكمل البحث إطاره ومحتواه في الجزء الأخير الذي سيتضمن خلاصة لأهم النتائج والتي على أساسها تتبين إمكانية قبول أو رفض فرضية البحث الرئيسة.

ملامح الهيكل الاقتصادي للقطر الكويتي :

تعد عملية تصحيح الهيكل الاقتصادي بما يخلق الانسجام ما بين أداء الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وإلغاء الاختلالات الموجودة، جوهر عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي يصبح التصحيح هدف السياسة الاقتصادية، خاصة بالنسبة لقطر مثل الكويت، إذ يمكن بسهولة الإستعانة بمؤشرات إحصائية بسيطة لتشخيص طبيعة ومكمن الخلل في بنيته الاقتصادية وكالاتي :

١ ـ ١ : اختلال في مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج، إذ يوضح الجدول (١ ـ ٢) ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة الاستخراجية للقطاع النفطي إذ ساهم بأكثر من ٦٠٪ في تكوين الناتج للفترة (٧١ ـ ١٩٨٤م). ولم يطرأ انخفاض في حصته إلا في عام ١٩٨٤م على أثر تدني أسعار النفط الخام في السوق الدولية.

إن خطورة هذا المؤشر تكمن في أن ثلثي الناتج تقريبا يولده النفط في الوقت الذي يخضع

---

(١) : انظر : ـ عباس البياتي اثر النمو الاقتصادي في تجارة العراق في تجارة العراق الخارجية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٤م.

:ـ زهرة حسن عباس، محمود محمد داغر ـ أثر النمو الاقتصادي في استيرادات السعودية، مجلة مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد ١، ٢، ١٩٨٦م. ص ص ١٠٥ ـ ١٢٦.

النفط بدوره إلى التذبذبات الحادة في السوق الدولية، والذي يؤدي إلى أثار سلبية على مجمل حركة الاقتصاد، إن مثل هذا الإختلال خلق ما يسمى بالاقتصاد وحيد الجانب، كما يمكن الاستدلال من الجدول (١ ـ ٢) على ضآلة المساهمة النسبية لقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في الوقت الذي يعد هذان القطاعان بمثابة صمام الأمان لأي اقتصاد نام، مع الأخذ بنظر الإعتبار أن هنالك ارتفاعا طفيفا في مساهمة الصناعة التحويلية كما يلاحظ ارتفاع مساهمة نشاط البناء والتشييد خلال الفترة نتيجة لزيادة حجم الإنفاق على الإعمار والبنىٰ التحتية في الكويت.

لقد وافق بروز القطاع النفطي في الكويت ارتفاع حصة نشاطي التوزيع والخدمات بشكل ملفت للنظر اذ ارتفعت نسبتها من (٢٧٪) إلى (٤١٪) بين عامي ٧١ ـ ١٩٨٤م، وهي نسبة عالية لا تنسجم وصورة الأداء الاقتصادي، ولم يكن بالإمكان بلوغها لولا طابع ارتفاع العوائد النفطية، ودور التجارة الخارجية في تسهيل عمل هذه الأنشطة غير المنتجة.

إن النسب المرتفعة لمساهمة الخدمات والتوزيع لا تتلائم مع أداء القطاعات السلعية المنتجة غير النفطية، في الوقت الذي يؤكد المنطق على أن مثل هذه الأنشطة لا بد أن يتناسب دورها مع نشاطي الزراعة والصناعة التحويلية كونهما يمثلان القطاعين السلعيين المنتجين ضمن صورة تشابك الاقتصاد الكويتي محليا إذ أن الصناعة الاستخراجية تمثل قطاعا مرتبطا بحاجة السوق الدولية لا المحلية.

إن المعالجات الصحيحة لا بد أن تنطلق من تشخيص سليم للمعضلات التي يعاني منها الاقتصاد، لذلك فإن إعطاء صورة أخرى للخلل الهيكلي يمكن من خلال الإستعانة بالجدول (١ ـ ب)، والذي يصور المساهمات النسبية للأنشطة بعد رفع مساهمة النفط منها، إن التعمق في مساهمة الأنشطة يؤكدان الصورة المختله لم تتغير كثيرا خلال الفترة، فقد حظى نشاطا التوزيع والخدمات بمعظم المساهمة في تكوين الناتج، فقد ساهما كمعدل عام بما يقرب من (٧٥٪) من الناتج، وهذا دليل آخر على ضعف الارتباط بين أداء الخدمات والتوزيع باساس وجودهما في أي اقتصاد، وهو الأنشطة السلعية المنتجة ويعود ذلك إلى دور العوائد النفطية، وطبيعة اتجاهات الاستثمار، علما أن الصورة النسبية لا تخلو من ملاحظة تحسن مساهمة الصناعة التمويلية، وهو ناجم عن ازدياد الدور الحكومي في دعم هذا النشاط وإنشاء العديد من المعامل خاصة في حقول البتروكيمياويات والأسمدة والتكرير والتصفية.

إن خلاصة ما سبق هو أن جلّ النشاط الاقتصادي في الكويت يعتمد على النفط، وهو قطاع تصديري، كما أن حركة الأنشطة الأخرى ومستقبلها مثل الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات والبناء والتشييد يرتبط بما يوفره القطاع النفطي من خلال تهيئة مستلزمات عملها عن طريق الاستيراد طالما أن قطاعات الانتاج السلعي لا تساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج ولا

زالت في مراحلها الاولى، أي أن هذا الاختلال ولّد حاجه حتمية لحركة التجارة الخارجية وبشكل كبير.

١ ـ ٢ : اختلال هيكل الإنفاق المحلي، يشار غالبا إلى ارتفاع حصة الاستهلاك في إجمالي مكونات الانفاق في الاقتصادات النفطية، وهي حقيقية قد تجدها في دول متقدمة أو متخلفة، ويبقى الفيصل الحاسم في تأشيرها كخلل في بنود الانفاق هو مستوى أداء الاقتصاد وبقطاعاته الإنتاجية، ومستوى التنمية الاقتصادية الذي بلغه الاقتصاد.

ويبين لنا الجدول (٢) تطور حجم الاستهلاك بشقيه الخاص والحكومي، حيث ارتفع حجم الاستهلاك بالاسعار الجارية من (٥١٥,٦) مليون دينار عام ١٩٧٠م إلى (٣٠٥٣,٤) عام (١٩٨٠م) ثم (٤٤٧٦,٨) مليون دينار كويتي عام (١٩٨٤) على الرغم من أن العام الأخير شهدا انخفاضا واضحا في عوائد

جدول (١ ـ أ)

الاهمية النسبية لمساهمة الإنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج للسنوات (١٩٧١ ـ ١٩٨٥) بالأسعار الجارية (نسب مئوية)

السنة	الزراعة والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	البناء والتشييد	اجمالي القطاعات السلعية	اجمالي القطاعات الخدمية والتوزيعية
١٩٧١م	٠,٢٣	٦٥,٧	٣,٩٢	٠,٦٨	٢,٤١	٧٢,٩٤	٢٧,٠٦
١٩٧٥م	٠,٢٠	٧٠,٥٢	٥,٥٩	٠,٣٨	٢,١١	٧٨,٨٠	٢١,٢٠
١٩٨٠م	٠,٢٣	٦٧,٩٤	٥,٩٠	٠,٣٤	٢,٩٥	٧٧,٣٦	٢٢,٦٤
١٩٨٤م	٠,٥٧	٤٥,١	٧,٦٠	٠,٦٧	٤,٩	٥٨,٨٤	٤١,١٦
١٩٨٥م[1]	٠,٤	٥٠,٧	٦,١	٣,٣	٣,٤	٦٣,٩	٣٦,١

جدول (١ ـ ب)

الأهمية النسبية بدون قطاع التعدين والمقالع (نسب مئوية)

١٩٧١م	٠,٦١	٩	١,٥٠	٥,٩٠	١٧,٠١	٨٢,٩٩
١٩٧٥م	٠,٨٥	١٩,١	١,٢٠	٧,١٠	٢٨,٢٥	٧١,٧٥
١٩٨٠م	٠,٧٢	١٨,٣٨	١,٤٠	٩,٢٠	٢٩,٧	٧٠,٣
١٩٨٤م	١,٠٥	١٣,٨٩	١,٢٠	٩,٠٢	٢٥,١٦	٧٤,٨٤
١٩٨٥م[1]	٠,٩	١٢,٥	٦,١	٧,٠١	٢٦,٥١	٧٣,٤٩

المصادر :

١ ـ بنك الكويت المركزي ـ الاقتصاد الكويتي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤م (الكويت : بنك الكويت ـ ١٩٨٥م) ص ١٤٠.

٢ ـ وزارة التخطيط ـ النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد السابع، العدد ٧، يوليو ١٩٨٦م. ص ٨٦.

صادرات النفط. فقد شكلت نسبة الانفاق الاستهلاكي لاجمالي قيمة ناتج القطاعات غير النفطية (بالأسعار الجارية) عام ١٩٨٤م بما نسبته (٥٤,٣٪) بعد أن كانت هذه النسبة (٢٧,٩٪) عام ١٩٨٠م و(١١٪) فقط عام ١٩٧٥م. كما تؤشر معدلات نمو الاستهلاك حقيقة مضافة في تحليل حركة الاستهلاك في الاقتصاد، فقد بلغ معدل نمو الاستهلاك السنوي للفترة (٧١ ـ ١٩٧٥م) (١٨٪) والفترة (٧٥ ـ ١٩٨٠م) (٢٣,٥٪) ثم انخفض إلى (١١٪) للفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م) لتأثرها بانخفاض عوائد النفط الخام بعد عام ١٩٨٢م وعلى الرغم من كونها مقاسه بالاسعار الجارية الا أنها معدلات نمو عالية تعكس حقيقة الأقتصاد الاستهلاكي.

وباختصار يمكن القول أن الاقتصاد الكويتي بلغ حالة متطرفة من الاستهلاكية (Consumerisim). إذْ حلّ عصر الاستهلاك المرتفع (High Consumption) حسب تعبير الاقتصادي (روستو) فجأة دون اكتمال الشرط المسبق الواجب استيفاءه وهو (التنمية المرتفعة)، فحالة الكويت مشابهة لمعظم اقتصادات المنطقة، إذ يسود الاستهلاك المفرط القائم على نمط منخض من الأداء الاقتصادي[1] كما تؤشره حقيقة ضعف حالة التطور في الهيكل الاقتصادي، أو توفير امكانات الاحلال لمصادر بديله للدخل. فالقدرة الشرائية المرتفعة جدا، والتي وصلت في الكويت بتغير متوسط دخل الفرد عام ١٩٨٥م الى (٤٥٠٠) دينار كويتي تؤكد مستوى من الامكانية لا تتناسب أو لا تواكبها قدرة إنتاجية وطنية مرتفعة، فضلا عن أن هذه القوة الشرائية المتاحة لم تسخر كعامل محفز للإنتاج الوطني حيث أن هنالك ارتفاع مضطرد لحصة الفرد في الاستيرادات، وبقاء الميل الحدي للاستيراد في السلع الاستهلاكية مرتفعا[2].

وهكذا انصب أثر القدرة الشرائية الجديدة على قطاع التجارة في المقام الاول وما يوفره هذا النشاط من سلع وخدمات بغض النظر عن مستوى التكلفة والفرصة البديلة طالما أن الدخل يسمح بذلك.

ويشير تقرير أقتصادي[3] إلى أن التوسع الكبير في حركة التجارة بفعل ضغط الاستهلاك الناجم عن الدخل المرتفع أدى في الأعوام الأخيرة إلى فيض في العرض لم يستطع الطلب المحلي استيعابه مؤشرا حاله يمكن تسميتها (فوق الاشباع)[4] (Supper eggsaturation) بالنسبة لبعض السلع، وتشكل السلع، المعمرة نسبة كبيرة فيه.

أما بالنسبة للاستثمار فقد شهد نموا ملحوظا خلال الأعوام ٧٠ ـ ١٩٨٥م كما هو واضح في

---

(١) : د. يوسف صايغ ـ دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي، التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣م) ص ص ٣٥٧ ـ ٣٥٩.

(٢) : يمكن متابعة ذلك في الجزء الثالث من الدراسة خلال تحليل دوال الاستيراد.

(٣) : بنك الكويت المركزي ـ الاقتصاد الكويتي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ (الكويت : بنك الكويت المركزي : ١٩٨٥) ص ٩.

(٤) استخدام الباحثان هذا المصطلح لغرض التفرقة بين الحالة اعلاه وبين حالة قصور الطلب عن العرض الناجمة عن تدني مستوى الدخل.

جدول (٢)، أن تطور تكوين رأس المال الثابت مرده القدرة الادخارية الكبيرة للاقتصاد الكويتي، والتي أدت إلى نتائج ايجابية في حقل بناء بعض الانشطة الصناعية الجديدة ويواجه الاقتصاد الكويتي معضلة حقيقية في مجال تنفيذ الاستثمارات إذ أن الرغبة في التطور بشكل

جدول (٢)

الإنفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري في الكويت[١]
للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥م) بالأسعار الجارية (مليون دولار)

السنوات	الاستهلاك	تكوين رأس المال الثابت
١٩٧٠م	٥٣٥,٦	١٢٦,٥
١٩٧١م	٥٩٣,٣	١٢٦,٦
١٩٧٢م	٦٢٦,١	١٢٧,٣
١٩٧٣م	٦٥٣,١	١٤٥,٨
١٩٧٤م	٨٤٢,١	٢٢١,٧
١٩٧٥م	١١٤٤,٣	٤١٧,٦
١٩٧٦م	١٤٦٢,١	٥٦٣,١
١٩٧٧م	١٩٥٤,٤	٨١٥,٢
١٩٧٨م	٢٠٨٦,٥	٧٩٣,٩
١٩٧٩م	٢٤٢٨,١	٧٨٩,٦
١٩٨٠م	٣٠٥٣,٤	٨٧٨,٨
١٩٨١م	٣٤٣٠,٠	١٠٧٢,٨
١٩٨٢م	٤٤٧٥,٧	١٢٧٧,٠
١٩٨٣م	٤٣٩٠,٣	١٣٧٧,٠
١٩٨٤م	٤٤٧٦,٨	١٢٧٥,٠
١٩٨٥م[٢]	٤٠٩٩,٧	٩١٩,٠

المصادر:

١ - بنك الكويت المركزي - الاقتصاد الكويتي ١٩٨٠ - ١٩٨٤م (الكويت: بنك الكويت - ١٩٨٥م) ص ١٤٢.
٢ - وزارة التخطيط - النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد السابع، العدد ٧ يوليو، ١٩٨٦م، ص ٩٢.

سريع تتطلب امكانات ومستلزمات لا يمكن للناتج المحلي تهيئتها مما دفع إلى اللجوء لاساليب التعاقد مع الشركات الاجنبية في تنفيذ اغلب الاستثمارات خاصة في مجال بناء المصانع البتروكيمياوية والتصفية والأسمدة، اتبع في أغلبها طريقة تسليم المشروع جاهزا او ما يسمى

(Turn Key project) رافق ذلك استخدام واسع نسبيا لايدي عمل أجنبية مما اضعف من قوة تشابك هذا النوع من الاستثمار مع عموم حركة الاقتصاد، فضلا عن ذلك فان الحركة الاستثمارية اعتمدت على ما توفره لها التجارة الخارجية من مواد اولية وسلع مصنعة ونصف مصنعة، بالاضافة إلى الاستشارة الفنية ونقل المعرفة والتكنولوجيا. إن الأثر الإيجابي المتحقق من تنفيذ الاستثمارات قد لا يوازي أحيانا الأثر التسربي لعوامل النمو نحو الخارج، وتعرض لنا الاشكال البيانية (١)، (٢) خلاصة لاتجاهات هيكل الناتج والإنفاق.

شكل (١)

الأهمية النسبية لمساهمة الانشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي للسنوات ١٩٧١ - ١٩٨٤م - بالاسعار الجارية (٪)

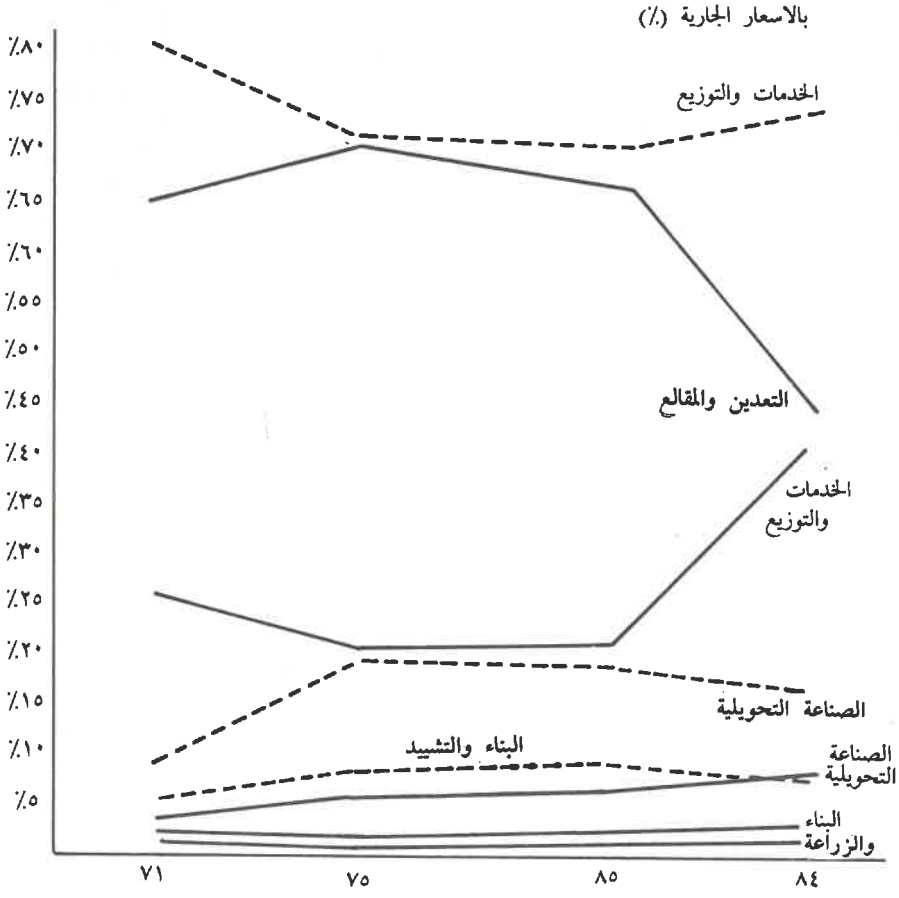

—— GDP مع التعدين والمقالع

- - - GDP باستبعاد التعدين والمقالع

شكل ـ ٢ ـ

هيكل الإنفاق القومي في الكويت للفترة (٧٠ ـ ١٩٨٥م) / بالأسعار الجارية

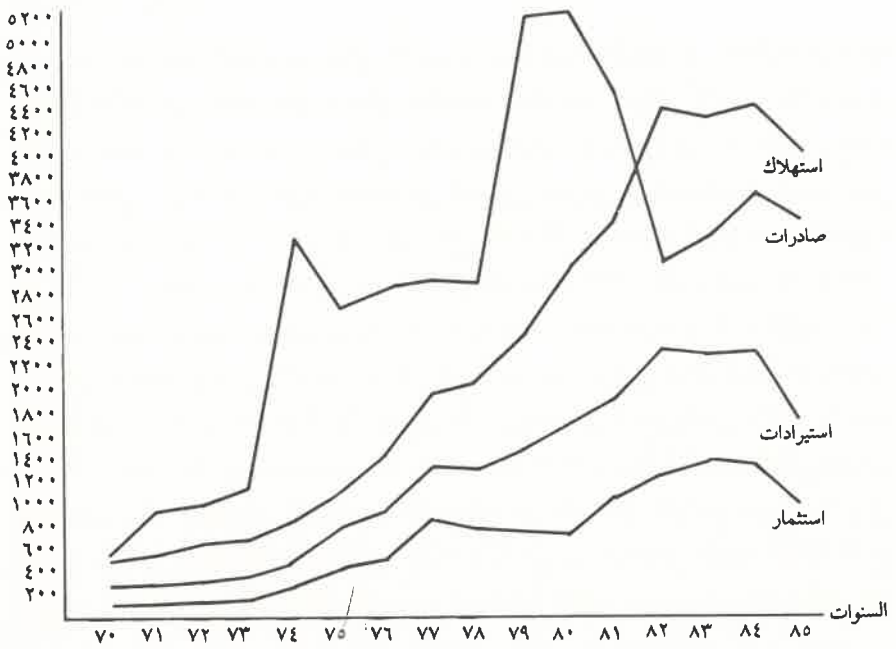

وتلعب التجارة الخارجية كما لاحظنا دورا مهما في التأثير على بنود الإنفاق وعلى أنشطة الناتج المحلي.

مؤشرات عن هيكل التجارة الخارجية :

اتضح من الجزء السابق بأن جملة من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي دفعت لبروز أهمية قطاع التجارة الخارجية، وسيجري خلال هذا الجزء محاولة لتأثير دور التجارة (استيرادا وتصديرا) في الاقتصاد وأملا في التوصل إلى نمط التغير في هيكل التجارة والأثر المتبادل مع النمو الاقتصادي.

٢ ـ ١ : **هيكل الاستيراد** : يشمل النشاط الاستيرادي في الكويت سلعا وخدمات عديدة تنحى باتجاهين رئيسين هما :

١ ـ السلع والخدمات اللازمة لسد الطلب المحلي الاستهلاكي ذات العلاقة بنمط الاستهلاك

السائد في القطر.

٢ ـ السلع والخدمات المطلوبة لمشاريع التنمية الاقتصادية ومنها مشاريع البنىٰ التحتية، والمشاريع الاستثمارية الكبيرة.

علما أن حصة الدولة من مبالغ الاستيراد كبيرة نتيجة لأزدياد دور الحكومة في الحياة والنشاط الاقتصادي وقيامها بكل ما يتعلق بالخدمات العامة وبناء الهياكل الاساسية ولا توجد في الكويت خطة للاستيراد ويمارس القطاع التجاري الخاص دورا مهما في سد جزء من طلب السوق المحلي، كما لا توجد قيود واضحة على التحويل الخارجي أو الكميات المستوردة ويمكن الاستعانة بالمؤشرات التالية للاستدلال على واقع وأهمية الاستيرادات ـ أرتفع حجم الاستيراد من (٢٢٣,٣) مليون دينار كويتي عام ١٩٧٠م إلى (١٧١٦,٧) مليون دينار عام ١٩٨٤م بالاسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي (٢٥٪) للفترة (٧٠ ـ ١٩٧٥م)، (٢٠٪) للفترة (٧٥ ـ ١٩٨٠م) ثم هبط إلى (٥,٥٪) للفترة (٨٠ ـ ١٩٨٥م) بسبب تراجع عوائد النفط والانخفاض الملحوظ في استيرادات عام ١٩٨٥م[1] وتشكل الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته (٢١,٧٪) عام ١٩٧٠م انخفضت إلى (١٩,٧٪) عام ١٩٧٥م نتيجة للازدياد المفاجىء في قيم الناتج بسبب أثر التصحيح الأول لسعر النفط الخام ثم عادت إلى الارتفاع عام ١٩٨٠م إلى (٢٣٪) مواصلة الزيادة إلى (٣٥٪) عام ١٩٨٥م بالرغم من انخفاض القيمة المطلقة للناتج المحلي، إن النسب العالمية لمساهمة الاستيراد في تغطية الطلب المحلي تشير إلى تعاظم دور الاستيراد في مجمل مكونات الانفاق القومي الكويتي وتشكل بدورها عبئا على الميزان التجاري.

في حالة احتساب مساهمة الاستيرادات لاجمالي الناتج المحلي (باستبعاد قطاع النفط) نجدها ترتفع من (٥٤٪) إلى (٧٤٪) ثم تنخفض إلى ٦٤٪ للأعوام ٧٠، ٨٠، ١٩٨٤م على التوالي، وهذا يعني أن جل النشاط الاقتصادي يعتمد على استمرار استيراد السلع والخدمات من الخارج خاصة بعد استبعاد القطاع النفطي، ومساهمته في تمويل الإنفاق القومي، في الوقت الذي تتميز السلع المستوردة بالتنوع وبمراحل متقدمة من التصنيع، بينما يمارس القطاع النفطي دور تصدير سلعة أولية واحدة اذا ما رغبنا في المقارنة بين اتجاهي حركة التجارة. اما اذا حسبنا نسبة الاستيرادات إلى مساهمة القطاعين السلعيين المنتجين الزراعية والصناعة فسيتأكد لدينا بشكل أعمق حالة تبعية استمرار الحياة والنشاط للخارج.

ـ يشير مؤشر التنوع أو التركز السلعي للاستيرادات إلى حالة من التنوع النسبي، أي أن هنالك مجموعة واسعة من السلع والخدمات المستوردة تدخل ضمن جميع القطاعات الممثلة للنشاط الاقتصادي الاجتماعي.

---

(١) : ملحق ـ ٢ ـ النسب ومعدلات النمو مستخرجة من قبل الباحثين.

ويمكن الإستعانة بالجدول (٣) لتوضيح ذلك:

جدول (٣)

هيكل الاستيرادات حسب التصنيف للسنوات (١٩٧٠ - ١٩٨٥م)

السنة	سلع رأسمالية ٪	سلع وسيطة ٪	سلع استهلاكية ٪
١٩٧٠م	٢٠,٩	٣٢,٨	٤٦,٣
١٩٧٥م	٢٦,٤	٣٠,١	٤٢,٩
١٩٨٠م	١٧,٢	٤٠	٤٢,٨
١٩٨٥م*	٢٣,٢	٤٠,١	٣٦,٧

المصدر: بنك المركزي - اعداد مختلفة من تقارير الاقتصاد الكويتي لسنوات مختلفة.

* بالنظر لعدم توفر التصنيف لعام ١٩٨٥م تقديم التقدير بمعادلة الاتجاه العام.

يتضح من الجدول أن السلع المستوردة يسودها تنوع نسبي فهي تشمل جانب الاستهلاك والاستثمار على حد سواء كما يدخل ضمنها مواد أولية (كالمواد الكيمياوية) ونصف المصنعة، وهذا يدلل على أن مفاصل عديدة من النشاط الاقتصادي ترتبط بهذه الصورة أو تلك باستمرارية نبض شريان الاستيراد نحوها.

- في الوقت الذي لوحظت ظاهرة التنوع النسبي للاستيرادات حسب تصنيفها السلعي نلاحظ حالة التركز الاقليمي للاستيرادات نسبيا، كما هو في الجدول (٤).

جدول (٤)

التوزيع الاقليمي لاستيرادات الكويت للفترة ٧٠ - ١٩٨٥م (نسبة مئوية)

السنة	اوروبا الغربية	الولايات المتحدة	اليابان	الأقطار العربية	اخرى
١٩٧٠م	٣٩	١٣,٥	١٥,٥	٨,٤	٢٣,٦
١٩٧٥م	٤١	١٨	١٦,٥	٤	٢٠,٥
١٩٨٠م	٣٨,٥	١٤,٥	٢١	٣,٥	٢٢,٥
١٩٨٥م*	٤٣,٨	١٠,٥	٢٣,٧	٢	٢٠

المصدر:

١ - بنك الكويت المركزي - الاقتصاد الكويتي في عشرة اعوام ٦٩ - ٧٩م جدول ٢٩، ص ١٣٦

٢ - صندوق النقد العربي - التجارة الخارجية لاعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٧٣ - ١٩٨٤م، جدول ٢٧، ص ٥١.

* تسددت بمعادلة الاتجاه العام توفرها لهذه السنة.

—إذ يتضح أن ما يقارب من (٧٠٪) من استيرادات الكويت تأتي من الدول الصناعية المتقدمة، لا بل وأن الاتجاه الزمني يدلل على استمرار تزايد الاعتماد على الاستيرادات هذه، في الوقت الذي لا تمارس بقية دول العالم، ومنها العربية بوجه الخصوص دورا مهما في سد احتياجات الكويت من السلع والخدمات، وحتى أن التركز الاقليمي بشكله الواضح يقلل من فرص التكافؤ على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، ويساهم في خلق انماط استهلاكية مشابهة لحالة الاقليم المصدر، والتي نوهنا عنها في البداية، وهذا ما نشاهده اليوم في الكويت كما يعد السبب الرئيس في تقليل الميزة التنافسية للسلع المحلية مع هذه الدول وهو ما لمس عمليا في أثر الإجراءات الحمائية المتخذة من قبل الدول المتقدمة (الاكثر تصنيعا)[1].

لكن لا بد من الإشاره إلى أن طبيعة الموارد الطبيعية والبشرية لا تتيح حرية واسعة في نهج اسلوب التصنيع أو التنمية لإحلال الواردات لفرض تقليل المستوردات وحصتها في الانفاق القومي، لكنها لا تشكل مبررا لمثل ما هو عليه في قطر صغير كالكويت حيث اللهاث وراء كل منتج صناعي أو زراعي لاستيراده بغض النظر عن تكلفته.

٢ ـ ٢ : هيكل الصادرات :

تعد الصادرات القناة الرئيسة لإلغاء أو تقليل حالة تخلف الدخل القومي عن الإنفاق القومي في اطار الحسابات القومية، ولكن كيف يتم وذلك في قطر مثل الكويت؟ إن ذلك لا يتم الا من خلال دور الصادرات النفطية والتي تشكل غطاء للاستيرادات المتعاظمة، حيث أن معادلة توازن الدخل مع الإنفاق تتعرض إلى الخلل اذا ما تم دفع مساهمة الصادرات النفطية ويمكن التعرف على دور الصادرات وهيكلها من خلال توصيف مبسط لبعض المؤشرات :

ـ ارتفع حجم الصادرات السلعية للكويت من (٥٩٠,٩) مليون دينار كويتي عام ١٩٧٠م إلى (٢٦٦٣) مليون دينار عام ١٩٧٥م وبمعدل نمو (٣٥٪) سنويا واستمرت بالارتفاع لتصل عام (١٩٨٠م) (٥٣٦٨,٩) مليون وبمعدل سنوي للنمو (٢٤٪) للفترة (٧٠ ـ ١٩٨٠م) ثم تلى ذلك انخفاض ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية بعد عام ١٩٨١م حيث وصلت الصادرات عام ١٩٨٤م إلى (٣٦١٦,٨) رغم ارتفاعها عن العام السابق وسجلت بالتالي معدل نمو سالب للمدة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤م) مقداره (٩٪) سنويا يعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية، أي أن معدل النمو الكبير المتحقق بين عامي ٧٣ ـ ٧٤م البالغ (١٨٠٪) في قيمة الصادرات ثم انخفاضه إلى (٣٠٪) بين عامي (٨١ ـ ١٩٨٢م) يؤكد ارتباط الصادرات السلعية بطبيعة السوق الدولية واتجاهات الطلب على النفط الخام في الخارج ولا تبرره عوامل

(١) دأب الكثير من الكتاب السياسيين الاقتصاديين على استخدام هذا المصطلح لوصف تجمع الدول السبع الصناعية الكبار لتفريقها عن بقية الدول ذات الطابع الصناعي.

محلية ضمن نشاط القطر الإنتاجي للقطاعات غير النفطية.

- إن تتبع مؤشر التركيز السلعي للصادرات يبين بجلاء الدور المهيمن لصادرات النفط الخام في اجمالي الصادرات، حيث شكلت الصادرات النفطية ما نسبته (٩٥,٥٪) من اجمالي الصادرات عام ١٩٧٠م و(٩٣,٦٪) عام ١٩٧٥م، في الوقت الذي تشكل المواد المعاد تصديرها عن طريق الكويت كنسبة من اجمالي الصادرات غير النفطية ما يقارب (٧٠٪) كمتوسط للفترة (٧٠ - ١٩٨٤)، وهو خلل تشترك به الكويت مع بقية اقطار المنطقة المنتجة والمصدرة للبترول ويشكل رهانا للغرب يمكن من خلاله التأثير على مسيرة التنمية الاقتصادية في هذه الأقطار.

- بالنسبة لمؤشر التركيز الإقليمي للصادرات الكويتية نجد أنه ما يقرب من (٧٠٪) في المتوسط للفترة (٧٠ - ١٩٨٤م) من الصادرات تتوزع بين دول المجموعة الاوروبية واليابان والولايات المتحدة وبعض الاقطار الاسيوية، في الوقت الذي تشكل النسبة المتبقية حجم الصادرات إلى باقي اقطار العالم، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا المؤشر أفضل منه نسبيا لمؤشر التركيز الاقليمي للاستيرادات.

- من المؤشرات الإيجابية لدول الصادرات في الاقتصاد الكويتي هو ارتفاع معدل تغطية الصادرات للاستيرادات حيث نجد أن هذا المعدل بلغ كمتوسط للأعوام (١٩٧٠ - ١٩٨٤م) ما نسبته اكثر من (٢٧٠٪)، وهي نسبة تغطية عالية تدلل عن ايجابية الميزان التجاري، أما في حالة استبعاد مساهمة الصادرات النفطية، نجد أن معدل التغطية قد لا يصل إلى اكثر من (١٨٪) للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٤م)

- وفي معرض استعراضنا للصادرات لا بد من الإشارة الى أن الصادرات الكويتية من المنتجات المكررة تشكل نسبة مهمة من الصادرات السلعية المصنعة. وتأتي الكويت في مقدمة أقطار الخليج العربي في مضمار تصدير المنتجات البترولية، حيث احتلت الكويت منذ أواخر السبعينات المركز الرابع بين الدول النامية المصدرة للمنتجات النفطية تليها البحرين إذ مثلت صادراتها ما نسبته (٨٪) عن مجموع صادرات البلدان النامية، وقد وصلت صادرات المنتجات البترولية المكررة عام ١٩٨٢م أعلى نسبة لها إذ شكلت ما يزيد على (٣٣٪) من اجمالي صادرات الكويت[1].

إن الاكتفاء بالمؤشرات البسيطة السابقة يقودنا إلى استنتاج مفاده أن الصادرات تعاني هي الأخرى من خلل في تركيبها ناجم عن الخلل المتأصل في هيكل الاقتصاد الكويتي.

ولو حاولنا انتقاء مؤشرات عن النشاط التجاري بشكل اجمالي في الكويت سنجد أن

---

(١) اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا - الاستعراض النصفي وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة (بغداد: ECWA ، ١٩٨٤م) ص ١١٣

المؤشرين التاليين مفيدان نسبيا لبساطتها ولدلالتهما المباشرة :

- يؤشر لنا معدل الاكتشاف الاقتصادي[1] (Expossure rate) نسبة حجم التجارة الخارجية (تصديراً أو استيراداً) إلى حجم الناتج، فهو يوضح الدور النسبي للقطاع الخارجي في حركة الاقتصاد، فقد ارتفع هذا المعدل من (٧٩٪) عام ١٩٧٠م إلى (٩٥٪) عام (١٩٨٠م) ثم انخفض قليلا إلى (٨٧٪) تقريبا عام (١٩٨٥م)، وتعد هذه النسبة عالية لمساهمة القناة الخارجية في النشاط، فعند حسابها كمتوسط للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥) نجدها تصل الى (٩٤٪) تقريبا وهي تؤثر حالة الانكشاف والتبعية للخارج.

- أما بالنسبة لمؤشر المساهمة النسبية لصافي التبادل الخارجي بالنسبة للطلب الكلي (الناتج الاجمالي) إذ ارتفعت من (٨و٣٥٪) إلى (٥٦,٥٪) بين عامي ٧٠، ١٩٧٥م ثم انخفضت إلى ٤٨٪ عام ١٩٨٠م وجاء الانخفاض الحاد في مساهمة صافي التبادل عام ١٩٨٥م ليصل إلى (٢٩٪) بسبب تدني عوائد التصدير، إن كل موجة تذبذب في حصيلة النشاط تحمل معها مصدرا لاضطراب في بنية الاقتصاد وتؤثر حتما على استقرارية النشاط الاقتصادي.

إن الدلالات التي أعطتها مؤشرات الاستيراد والتصدير وعموم النشاط التجاري الخارجي السابق توضح حالة الخلل الذي أدى إلى نوع من التبعية المركبة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فهنالك تبعية في اشباع الكثير من الحاجات عن طريق الاستيراد، تقابلها قناة تصديرية حاملة لسلعة واحدة هي النفط أولا، في الوقت الذي تستورد الكويت السلع والخدمات من مصادر اقليمية محددة، وتصدر النفط إلى مصادر اقليمية محدده نسبيا ثانيا، وهذا دفع إلى فقدان السلع ذات النشاط الوطني لقدرتها التنافسية في أسواق الدول الصناعية، كما وأن إي إجراء لرفع سعر المادة المصدرة من الكويت للخارج يقابل برفع وقد يكون غير واضح للبعض لجميع السلع المستوردة وامتصاص وابطال (offset) أثر دفع سعر الصادرات المحلية وما تراجيديا النفط الحالية الا دليل واضح لذلك فضلا عن ما اتخذته الدول الصناعية ازاء الصادرات الكويتية من المواد البتروكيماوية من اجراءات كمركبة حمائية.

إن التبعية المركبة ولدت إقتصادا مشرع الأبواب والنوافذ لكل الأثار السلبية المترتبة على الوضع اللامتكافىء للعلاقات التجارية تناظره عزلة شبه كاملة لقطاعات الانتاج الوطني السلعية غير النفطية عن القطاع النفطي والصادرات النفطية، حيث تنعدم الاستجابة الحقيقية وليس النقدية للقطاع التجاري لقطاعات الإنتاج الوطني بسبب التبعية المشار إليها أعلاه.

---

(١) : معدل الانكشاف الاقتصادي = (الصادرات + الاستيرادات) / الناتج المحلي الاجمالي

نمط العلاقة بين التجارة الخارجية ومتغيرات الاقتصاد الكويتي :

تناولت الدراسة في أجزائها السابقة توصيف للهيكل الاقتصادي والتجارة الخارجية من خلال مؤشرات عن متغيراتها الرئيسة، وهي وإن سهلت تفهم بعض جوانب التغير في بنيتها إلا أنها لم تحدد بدقة دور التجارة الخارجية في مسيرة الاقتصاد الكويتي، وعلاقة كل من الاستيراد والتصدير بالمتغيرات الكلية، لذلك فإن هذا الجزء المهم من الدراسة سيوفر أرضية تحليلية أكثر دقة في مجال تحديد الاثار المتبادلة بين التجارة والنشاط الاقتصادي.

إن تحقيق هدف البحث بقبول أو رفض فرضية بمنطق علمي تحليلي استدعى الاستعانة بالقياس الكمي لمتغيرات التجارة الخارجية من خلال علاقتها بالمتغيرات الكلية للناتج والإنفاق وباستخدام أسس علم القياس الاقتصادي (Econometric) حيث سيوفر الأخير[1] :

١ ـ امكانية تحليل التغير الهيكلي (Strutural change) بواسطة التحديد الكمي للآثار المتولدة بين المتغيرات الممثلة في النماذج القياسية.

٢ ـ تقويم السياسات الاقتصادية التي قادت لظهور مثل هذه العلاقات او النتائج.

٣ ـ على الرغم من أن الدراسة لا تتناول بعدا زمنيا لاحقا الا أن المعادلات المقدرة تنتج مجالا واسعا لأغراض التنبؤ، اذا ما استكمل البحث بحوث أخرى لاحقة. ولا بد من توضيح الطريقة التي تم بموجبها الوصول إلى نتائج البحث بشكل مقتظب حيث شملت ثلاث خطوات رئيسه[2] :

اولا : التقدير أو القياس: وتضمنت هذه الخطوة وصف النموذج (Specification) والتي تعتمد على ما توفره النظرية الاقتصادية والخبرة السابقة واتجاه الظاهرة محل الدراسة، ويتطلب ذلك اختيار متغيرات النموذج القياسي (Econometric model) اذ يشمل متغيرات مستقلة (Independent) وأخرى تابعة (Dependent) وبالشكل التالي :

أ ـ المتغيرات التابعة: وتمثل الاستيرادات (M) أو الصادرات (X) أو بعض مكوناتها، كالاستيرادات من السلع الرأسمالية (MJ)، الاستيرادات من السلع الاستهلاكية (MC).

ب ـ المتغيرات المستقلة : وتمثل النشاط الاقتصادي في الكويت وعلى نوعين : متغيرات تمثل النشاط من ناحية توليد الناتج، وتشمل (الناتج المحلي الاجمالي GDP الناتج النفطي (GDP)p، الناتج غير النفطي (GDP)np مرة على أساس الناتج غير النفطي الاستيرادي، وأخرى ناتج غير نفطي تصديري وحسب استخدامه في دوال الاستيراد او التصدير أولا. ومتغيرات تمثل النشاط من ناحية إنفاق الناتج ثانيا وتتضمن (الإنفاق على الاستثمار I والإنفاق

---

(١) M.D. Intriligator - Econometric Models, Techinque and Appliqtions (Amesterdam: North hall and publishing Company - 1978) P.5.

(٢) : د. محمد حسين باقر ـ القياسي الاقتصادي التطبيقي (بغداد: وزارة التخطيط، معهد القومي للتخطيط).

على الاستهلاك C).

وتوخى الباحثان اختيار سلسلة زمنية طويلة لكل متغير قدر الامكان واعتمدت الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥م)... (n = 16) بالنسبة لدوال الاستيراد بينما اعتمدت الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٤م).. (n = 15) لدوال التصدير.

فضلا عن ذلك فقد تضمنت هذه الخطوة اختيار صيغة النموذج رياضيا، ونظرا لعدم توفر أساس دقيق يحدد صيغة مسبقة للدوال، جرى التقدير باستخدام الصيغ الخمس الشائعة التالية[١]:

١ ـ الخطية Linear ٢ ـ اللوغارتمية المزدوجة Double Log ٣ ـ النصف لوغارتمية Semi Log

٤ ـ النصف لوغارتمية المعكوسة Mierse Semilog ٥ ـ التربيعية Quadratic.

أما في مجال طرق التقدير فقد استخدمت (OLS) في تقدير نماذج الانحدار (البسيط) (Simple Regression Models) بينما اتبعت طريقتي :

١ ـ كل الانحدارات الممكنة: ALL possible Regression

٢ ـ التقدير في الحذف الخلفي Back word elimenation.

لتقدير معلمات نماذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression Models)[٢]

ثانيا : الاختبار: واستخدم الغرض نوعين من من الاختبارات[٣]:

١ ـ الإحصائية، وتتضمن اختبارات R^2, R^2, t, F

٢ ـ القياسية، وتشمل اختبار واربن واتسن D . W.

ثالثا : التحليل والاستنتاج: وتعد محصلة للجهود المبذولة في الخطوتين السابقتين إذ تجري الاستفادة مما توفره تقديرات النموذج ومنطقية إشارة معلماتها الرياضية بالإضافة إلى نتائج الاختبارات لتدقيق سلامة وصحة التقدير.

ويوفر القياس الكمي للمتغيرات آنفة الذكر إمكانية استخراج المرونات (Elasticity)[٤] للمتغيرات التابعة بالنسبة لكل متغير مستقل، وأمكن استثمار هذه الأداة لأغراض تحليل نوع وطبيعة وحجم العلاقة بين الاستيراد والتصدير كونهما يمثلان جانبي نشاط التجارة الخارجية وبين المتغيرات المعبرة عن النشاط الاقتصادي آنفة الذكر بالشكل النسبي التالي:

---

(١) G.C. Archibald and Richard g.lipscy - Mathematical treatment of Economics (England: Weidenfeld and nicolson - 1973) PP26 - 63.

(٢) Draper and smith - «Applied Reyression Analysis» John Wiley & Sons, 1966 PP 164 - 169

(٣) Richard L.Mills - Statistics For Applied Eco. and Business (Tokyo: Mc Grow HIll ' 1984) PP 359 - 499.

وجرت الاختبارات بمستوى ادلاله ١٪ والاشارة المميزة** أو ٥٪ والاشارة المميزة*

(٤) Teh - Wei - Hu - Econometric, An introduotory Analysis (Bsltimor: Univeressity psrı press, 1973) P62.

$E > 1$ مرونة متميزة للتجارة الخارجية (استيرادا او تصديرا).

$E = 1$ مرونة محايدة للتجارة الخارجية.

$E < 1$ مرونة متميزة ضد التجارة الخارجية.

انسجاما مع فرضية البحث وهدفه سيتم تناول نتائج تقديرات النماذج القياسية على اساس تحديد الآثار المتبادلة بين حركة النشاط الاقتصادي (المتغيرات المستقلة)، والتجارة الخارجية (المتغيرات المعتمدة) وباتجاهات ثلاثة :

٣-١ : الآثار المتبادلة بين التجارة الخارجية ومتغيرات النشاط الاقتصادي من جانب توليد الناتج :

تتضمن تحليل وتقويم لدوال الاستيراد والتصدير ذات المتغير المستقل الواحد، إذ جرى تقدير (٣٠) نموذج انحدار بسيط للاستيراد والتصدير، وكما يلي:

$$M = F(GDP)$$

٣-١-١ : وأمكن الحصول على أفضل تقدير لهذه الدالة بالصيغ اللوغارتمية المزدوجة

$$\text{Ln } M = -3.63 + 1027 \text{ Ln } (GDP)$$

$$(11.93)^{**}$$

$$R^2 = O.9 \qquad R^{-2} = O.89$$

$$F = 132.9^{**} \qquad D.W = 1.38$$

ويمثل التقدير العلاقة بين الاستيرادات والناتج المحلي للكويتيين، خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥م)، إذ نلاحظ جودة الاختبارات، فضلا عن ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل (R^{-2}) الذي يبين القدرة التفسيرية للنموذج، حيث أن ما يقرب من (٩٠٪) من التغيرات الحاصلة في الاستيرادات يفسرها التغير في مستوى الناتج المحلي الاجمالي، بالاضافة إلى منطقية اشادة معلمة الناتج الموجبة.

إن المرونة[1] المحتسبة للاستيراد بالنسبة للناتج (١٢٧٪) تدلل على ان زيادة (GDP) (١٠٠٪) ستؤدي إلى زيادة مقدارها (١٢٧٪) في الاستيرادات، وهي نسبة إستجابة عالية تؤشر تحيز النمو الاقتصادي ممثلا بنمو الناتج لصالح الاستيرادات كما أنها تعطي تفسيرا للزيادات

$$(1): E = \frac{\Delta \% M}{\Delta \% GDP} = \frac{\Delta M}{\Delta GPP} \Big/ \frac{M}{GDP}$$

$$(2): M.P.I = \frac{\Delta M}{\Delta GDP}$$

الكبيرة والمستمرة للاستيرادات خلال الفترة، فضلا عن ذلك فإنه يؤشر ضعف مساهمة النمو الاقتصادي في التعويض عن الاستيرادات، ويؤشر طبيعة السياسة الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجية بشكل كبير لغرض الحصول على السلع والخدمات. كما أن الميل الحدي للاستيراد Marginal propensity to import[1] البالغ (٣٥٪) يقدم ولا له على القيمة الكبيرة من زيادة الناتج النسبية المنفتحة على الاستيراد.

$$M = F(GDP)p \qquad : ٣-١-٢$$

جاء التقدير بواسطة الصيغ اللوغارتمية المزدوجة أيضا كما فضل تقدير لعلاقة الاستيرادات مع الناتج المحلي النفطي.

$$Ln\ M = -2.53 + 1021\ Ln\ (GDP)p$$
$$(6.42)^{**}$$
$$R^2 = O.74 \qquad R^{-2} = O.72$$
$$F = 41.26^{**} \qquad D.W = O.97$$

يلاحظ أن القدرة التفسيرية للنموذج بلغت (٧٢٪) فضلاً عن معنوية التقدير فيما يحظى المتغير المستقل بالنموذج على حدٍ سواء، وبمستوى دلالة (١٪)، وجاء إختبار (D.W) غير حاسم (inconclusive) وهي ظاهرة[2] غالبا ما نجدها في النماذج ذات المتغير المستقل المفرد بسبب حذف واحد أو اكثر من المتغيرات (المفسرة)[3].

إن مرونة الاستيراد البالغة (١,٢) تدلل على أن تغير الناتج بمقدار (١٠٠٪) يؤدي إلى تغير الاستيراد بمعدل (١٢٠٪) وبشكل موجب والذي توضحه اشارة المعلمة (parameter) الخاصة بالناتج النفطي. في الوقت الذي بلغ الميل الحدي للاستيراد في هذا النموذج (٥٦٪) وهو أعلى عما هو عليه في الناتج المحلي الاجمالي ويعني أن (١٠٠) دينار كويتي إضافية ويذهب ما قيمة (٥٦) دينار منها للاستيراد.

وهي نتائج تثبت وتدعم حقيقة الاقتصاد النفطي المنفتح على الخارج وهي صفة شاملة لجميع الاقطار النفطية.

---

(1) : $M.P.I = \frac{\Delta M}{\Delta GDP}$

(٢) مشكلة الارتباط المتسلسل Serial Correlation

(٣) دومنيك سلفاتور ـ الاحصاء الاقتصاد القياسي، تعريب د. سعدية حافظ (القاهر : (ماكجروهيل) للنشر، ١٩٨٢ ص ٢١٠.

٣ - ١ - ٣ : $M = F(GDP)np$

إن أفضل تقديرات علاقة الاستيراد مع الناتج المحلي غير النفطي هي[١] :

$$Ln\ M = -1.56 + 1.5\ Ln\ (GDP)nP$$
$$(24.43)^{**}$$
$$R^2 = O.97 \qquad R^{-2} = O.97$$
$$F = 596.99^{**} \qquad D.W = O.99$$

إن تحليل النتائج يوضح بأن (٩٧٪) من التغيرات في الاستيراد تفسرها التغيرات في الناتج غير النفطي الاستيرادي، إذ تمثل قوة ارتباط عالية بين المتغيرين فضلا عن جودة معنوية النموذج وبدرجة ثقة ٩٩٪.

إن التقدير أعلاه يدعم ما ذهبنا إليه في توضيح السياسة الاقتصادية المتبعة في الكويت، فبدلا من أن تتبع سياسة إنمائية توازن بين نمو الناتج للقطاعات غير النفطية (في نموذجنا أعلاه تمثل ناتج نشاطي التوزيع والخدمات بشكل أساسي) والاستيراد، نجد أن النمو متميز بشدة للاستيراد حيث بلغت المرونة المحتسبة (١,٥) أي أن زيادة الناتج غير النفطي الاستيرادي (١٠٠٪) سيدفع إلى زيادة نسبية في الاستيراد تصل إلى (١٥٠٪) قد يبررها البعض بضعف هياكل الإنتاج الوطني والحاجة الواسعة إلى تقديم خدمات عملية الإنتاج الذي دفع إلى الاستيراد بهذا الشكل لقطاع الخدمات والتوزيع، وإن كان في ذلك البعض من الصحة إلا أنه لا يبرر النمو المتميز بهذه الشدة لصالح الاستيراد، كما وأن الميل الحدي للاستيراد يؤكد هذه الحقيقة إذ بلغ (١٠٠٪)، وبالتالي فإن كل دينار إضافي محقق في القطاع غير النفطي الاستيرادي يذهب بأكمله إلى القناة الاستيرادية.

إن نتائج تحليل الارتباط في دوال الاستيراد من حيث علاقتها بمتغيرات الناتج توضح أن تمثيل خط الانحدار بالصيغة اللوغارتمية المزدوجة جاء كأفضل تمثيل مقارنة بالصيغ الرياضية الأخرى. وقد يعود ذلك إلى اتزان نمو الناتج بنمو الاستيراد خلال عقد السبعينات ثم تأثره بعد ذلك بانخفاض عوائد النفط الخام، ويبين الرسم البياني الشكل التقريبي للانحدار[٢] :

---

(١) مثل الناتج غير النفطي في دوال الاستيراد بناتج القطاعات غير النفطية (الاستيرادية الخالصة) باستبعاد ناتج قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، المتبقي قطاعات ذات نشاط يقوم على الاستيراد وغير مؤهلة للتصدير.

(٢) Teh - Wei - H - An introductory...opcit - p.61.

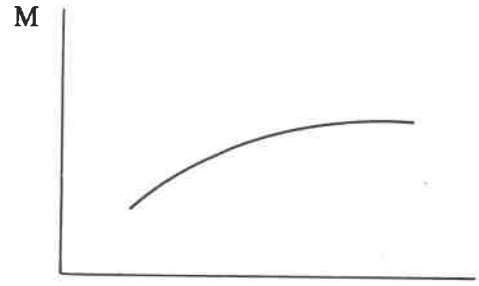

$X = F(GDP)$: ٤ ـ ١ ـ ٣

ويمثل الشكل الدالي أعلاه العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي، اذ أن تقدير الصنف اللوغارتمي المعكوس أعطى أفضل تمثيل للعلاقة من بين الصيغ الرياضية الخمس المشار إليها آنفا :

$$X = -1413 + 2077.1 \text{ Ln } (GDP)$$
$$(10.46)^{**}$$
$$R^2 = O.88 \qquad R^{-2} = O.87$$
$$F = 109.55^{**} \qquad D.W = 1.09.$$

يتبين وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرين كما يوضح معامل التحديد المعدل مفضلاً عن مطابقة اشارة معلمة المتغير المفسر المقدرة للمنطق الاقتصادي إذ أن نمو الناتج المحلي رافقه ارتفاع ملموس في الصادرات بالإضافة إلى معنوية النموذج والمتغيران وبمستوى دلاله (١٪)، والسؤال الذي يبرز عند تحليل النتائج، هل منطقية هذا التقدير إحصائياً تقودنا إلى نتائج يمكن الركون اليها؟ من خلال تتبع واقع الاقتصادات النفطية ومنها الكويت (كحالة مثالية) نلاحظ أن معظم الصادرات من النفط الخام[1] وهذا الاخير لا يرتبط بحالة النشاط الاقتصادي الوطني القائم بل يمكن القول إنه مرتبط بأنشطة الإنتاج في الدول المتقدمة المستهلكة للبترول وطبيعة اسعار البترول، وسياسة منظمة الأوبك إلى حد ما أي أن قوة الارتباط بين متغيري الناتج المحلي والصادرات يجب ألا تقودنا إلى استنتاج وجود علاقة سببية (Causal) بين المتغيرين، ولا تدفعنا للركون للنتائج الإحصائية المتحققة، طالما أن الوقائع الاقتصادية لا تؤكد هذه الحقيقة بالشدة نفسها التي ذهبت اليها نتائج القياس المجردة، فتحليل الانحدار في حقيقة الامر لا ينطوي على

(١) يمكن الرجوع إلى مؤشر التركيز السلعي الصادرات ص ١٦

سببه او تبعية، ولكنه ببساطه بشير إلى نوع او درجة الاقتران بين متغيرين، فيمكن أن يكون بين (X)، (Y) ارتباط مرتفع بسبب ان متغير ثالث (Z) يؤثر بشدة على كليهما، من هنا فإن الاستخدام الرئيس لتحديد الارتباط هو لتحديد درجة الاقتران الموجودة في تحليل الانحدار، وهذا يعطي من خلال معامل التحديد[1] فالفيصل الحاسم في بناء الاستنتاجات على التقدير الإحصائي هو الوقائع الاقتصادية المنظورة.

ففي تحليل العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الكويتيين كحالة دراسة عملية نجد أن الارتباط مرتفع 0.93 = 8 بين المتغيرين نتيجة اقتران ارتفاع الناتج (ومعظمه ناتج قطاع التعدين) بارتفاع الصادرات (جلها نفطية) خلال الفترة محل الدراسة، بينما نجد أن مؤشرات أو مسببات زيادة الصادرات ليس نشاطا محليا (بالرغم من عدم إفكارنا ذلك نهائيا) قدر ما هو استجابة الظروف السوق الدولية وطبيعة النمو في الدول المتقدمة أو كما أوضحنا أعلاه أن كلا المتغيرين (X, GDP) يرتبطان بشدة لتأثرهما بمتغير خارج النموذج، لقد ارتأى الباحثان توضيح ذلك قبل الولوج في تحليل نتائج تقدير معادلات الانحدار.

تشير المرونة المحتسبة إلى أن تغير الناتج (١٠٠٪) يؤدي الى تغيير الصادرات بمعدل (٧١٪)، فنمو الناتج هنا غير متحيز للصادرات كما هو في الاستيراد وقد يدعم هذا تحفظنا على نتائج تحليل الانحدار في النموذج السابق.

٣-١-٥ :

$$X = F(GDP)p$$

إن أفضل تقدير لعلاقة الصادرات بالناتج المحلي النفطي هو اللوغارتمي المزدوج

$$\text{Ln } X = -0.32 + 1.05 \text{ Ln } (GDP)p$$
$$(41.7)^{**}$$
$$R^2 = 0.992 \qquad R^{-2} = 0.99$$
$$F = 1740.3^{**} \qquad D.W = 1.47$$

يتمتع النموذج بمعنوية مناسبة فضلا عن خلوّه من مشكلة الإرتباط المتسلسل كما أن معامل التحديد المعدل بلغ (٩٩٪). إن ذلك يشير إلى درجه اقتران أكبر بين الناتج النفطي من الناتج المحلي والصادرات، بالاضافة إلى أن المرونة المحتسبة (١٠٥٪) تشير الى تحيز نسبي للناتج النفطي للتصدير قد يكون مردها طبيعة التركز للنفط في اجمالي الصادرات.

---

(١) انظر : د. محمد علي الاطرقجي - الوسائل التطبيقية في الطرق الاحصائية (بيروت: دار الطليعة - ١٩٨٠م) ص ٨٥ سلفادور دومنيك - الاحصاء والاقتصاد القياسي - تعريب د. سعدية حافظ. (القاهرة - ماكجر وهيل للنشر، ١٩٨٢م، ص ١٥٦.

$X = F(GDP)np$: ٣ ـ ١ ـ ٦

في مجال قياس الأثر أو العلاقة بين الناتج غير النفطي التصديري[1] ومتغير الصادرات الاجمالية نتبين أن التقدير التالي يلبي شروط التقدير الأكثر جودة :

$$\text{Ln } X = 3.73 + 0.75 \text{ Ln } (GDP)np$$
$$(11.62)^{**}$$
$$R^2 = 0.915 \qquad R^{-2} = 0.899$$
$$F = 135.02^{**} \qquad D.W = 1.22$$

يفسر المتغير المستقل ما يقرب من (٩٠٪) من تغيرات الصادرات خلال فترة محل الدراسة كما يتمتع التقدير بمعنوية عالية.

وتشير المرونة المحتسبة إلى أن تغير الناتج غير النفطي التصديري بمقدار (١٠٠٪) يدفع إلى تغير الصادرات بمعدل (٧٥٪)، أي أن نمو (GDP)np غير متحيز للصادرات، كما أن نشاط اعادة التصدير والذي يشغل حيزا كبيرا في اجمالي قيمة الصادرات الكويتية يضفي زيادة وهمية عن إمكانات قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية (GDP)np على التصدير للخارج.

٣ ـ ٢ الآثار المتبادلة مع متغيرات النشاط الاقتصادي من جانب الانفاق :

وتتضمن دراسة العلاقة المتبادلة بين التجارة الخارجية وبنود الانفاق القومي على المستوى الكلي (Macro Level)، وقد تم تقدير [1] نموذج انحدار بسيط بالصيغ الخمس المشار اليه. واختبار افضلها من الناحية الاقتصادية والقياسية والإحصائية، وجميعها تعبر عن دوال للاستيراد، حيث يصعب تضمين علاقات للصادرات مع متغيرات الانفاق القومي، لانعدام الارضية الاقتصادية التي يمكن أن تبنى عليها شكل العلاقة في قطر مثل الكويت أو في الاقل تكون مخرجاتها غير مفيدة في هذه الدراسة.

$M = F(C)$: ١ ـ ٢ ـ ٣

وتصور الاستيرادات كدالة في الاستهلاك الكلي بشقيه الخاص والعام، وتبين نتائج التقدير أن الصيغة النصف لوغارتمية المعكوسة تميزت بجودة ودقة في توفيق خط الانحدار بين المتغيرين.

---

(١) تم اختيار ناتج الصناعة التحويلية وناتج الزراعة لتمثيل الناتج غير النفطي التصديري كونهما النشاطين المؤهلين للقيام بعملية التصدير فتم احتساب مساهمتها بعد استبعاد الناتج النفطي وغير النفطي لانشطة التوزيع والخدمات التي اعتبر ناتجها استيرادي، وقد كان الهدف من وراء ذلك، فصل اثر كل نشاط اقتصادي، على الرغم من الاقرار بوجود قدر (بالرغم من ضآلته) من التحيز بهذا الفصل تبرره الرغبة في التحليل الاعمق.

$$M = -5077.9 + 964.935\ LnC$$
$$(20.7)^{**}$$
$$R^2 = 0.968 \qquad R^{-2} = 0.966$$
$$F\ 428.88^{**} \qquad D.W = 1.43$$

تشير الإشارة الموجبة لدلالة الاستهلاك إلى طردية العلاقة بين الاستهلاك والاستيرادات وهي حقيقة تؤكدها مفردات تصنيف التجارة الخارجية في حقل الاستيراد والتي تدخل في مضمار الاستهلاك في الكويت والتي يلاحظ نموها بشكل مستمر كما تبررها المساهمة المتواضعة لقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في العرض المحلي من السلع الاستهلاكية.

ويتمتع التقدير بمعنوية عالية بدرجة ثقة (٩٩٪)، كما يتميز بقدرة تفسيرية مرتفعة اذ يفسر متغير الاستهلاك ما يقارب من (٩٧٪) من تغيرات الاستيراد، كما يخلو النموذج من مشكلة الارتباط المتسلسل.

وتشير المرونة المحتسبة إلى أن ارتفاع الاستهلاك بمقدار (١٠٠٪) يلقي استجابة من قبل الاستيراد بمقدار (٨٠٪) تقريبا، وهي نسبة استجابة عالية تدلل على مواءمة هيكل واتجاهات الاستيراد مع نمط الاستهلاك السائد[1] والذي كان للسياسة الاقتصادية دور كبير في خلقه، بلغ الميل الحدي للاستيراد بالنسبة للاستهلاك (٤٣٪) يفسر بأن (٤٣) دينار من كل (١٠٠) دينار مخصصة للاستهلاك تذهب لسلع وخدمات استهلاكية مستوردة. وهي ايضا مساهمة مرتفعة للاستيراد في مكون الاستهلاك بشقيه العام والخاص، فضلا عن ذلك فان هذا يدفع إلى تسرب نسبي للأثر المضاعف (Multiplier effect) التي تخلقها موجات الإنفاق المتكررة وباتجاه الخارج[2].

$$MC = F(C) \qquad ٣ - ٢ - ٢$$

وتشير إلى العلاقة بين الاستيرادات من السلع الاستهلاكية مع متغير الاستهلاك وعبر التقدير التالي بمعنوية عن العلاقة:

$$MC = -2267.2 + 370.2\ LnC$$
$$(38.8)^{**}$$
$$R^2 = 0.99 \qquad R^{-2} = 0.99$$
$$F = 1506.1^{**} \qquad D.W = 1.5$$

(١): راجع ١ - ٢

(٢) مع الاشادة إلى الفعالية غير الكاملة للمضاعف في الدول النامية ومنها الكويت

إن اختيار النموذج أعلاه ناجم عن الرغبة في استيضاح حقيقة العلاقة بين الاستيراد والاستهلاك، فنتائج التقدير ذات دلالة عالية فيما يخص القدرة التفسيرية للمتغير المستقل (٩٩٪) ترافقه معنوية لنموذج الانحدار وخلو التقدير من ظاهرة الإرتباط المتسلسل أيضا.

وتصل الإستجابة النسبية لمتغير الاستيرادات الاستهلاكية بالنسبة للتغير النسبي في الاستيراد (المرونة) إلى (٨٥٪) خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥م). ويساعدنا المؤشر الاخير في دعم البحث في أن النمو[1] الاقتصادي ساهم في إبقاء وتعميق مساهمة القطاع الخارجي في الاقتصاد :

$M = F(I)$: ٣ ـ ٢ ـ ٣

وفي مجال تقييس العلاقة بين الاستيراد والإنفاق الاستثماري وجد أن الصيغة اللوغارتمية المزدوجة تعبر أكثر عن واقع الانحدار بين المتغيرين.

$$LnM = 0.88 + 0.95\ LnI$$
$$(41.38)^{**}$$
$$R^2 = 0.992 \qquad R^{-2} = 0.991$$
$$F = 1712.48^{**} \qquad D.W = 1.48$$

إن الاشارة الموجبة لمعلمة الاستثمار المقدرة تبين العلاقة الطردية بين المتغيرين خلال مدة الدراسة، بالاضافة إلى معنوية عالية لنموذج الانحدار المقدر. ويشير معامل التحديد المعدل إلى أن أكثر من (٩٩٪) من التغيرات في الاستيراد ويفسرها متغير الاستثمار وهي نسبة ارتباط عالية تثبت صلاحية اختيار النموذج إحصائيا.

وفي الوقت الذي جاءت الإستجابة النسبية للاستيراد للإنفاق الاستهلاكي غير تامة (قد يكون لنمو بعض الصناعات الاستهلاكية المعوضة جزئيا عن الاستيراد في الكويت دور في ذلك) نجدها تامة (أي المرونة) بالنسبة للاستثمار تقريبا، ويعود ذلك إلى صنف الهيكل الانتاجي والحاجة الملحة لمشاريع الاستثمار في البناء التحتي[2] فضلا عن ذلك فإن نمط الاستثمار المتميز بكثافة رأس المال (Coptial intensive) خاصة في المشاريع الضخمة للتصفية والتكرير والبتروكيمياويات يتطلب الاعتماد الكبير على ما تنتجه الاستيرادات من سلع وخدمات لبناء

---

(١) لا بد من التميز بين النمو والتنمية الاقتصادية لتجنب خطأ الاستنتاج.

(٢) هنالك بون شاسع بين حاجة الهيكل الانتاجي القائم او حتى الممكن قيامه في المستقبل القريب مع ما يستثمر في حقل الهياكل الاساسية، وهي حالة بارزة في معظم أقطار الخليج العربي.

للتوسع: انظر: ـ محمود محمد داغر، استخدام اسلوب تنسيق الخطط والبرامج الانمائية في دعم التعاون الاقتصادي بين اقطار الخليج العربي (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي ـ ١٩٨٦م) ص٥٧

استمرار عمل المشاريع.

اما حساب الميل الحدي للاستيراد بالنسبة للاستثمار فيذهب بعيدا في تبيان تغير الاستيراد عند تغير الإنفاق الاستثماري بوحدة واحدة حيث يصل الى (١,٧)، وبما معناه أن تغير الإنفاق الاستثماري بوحدة إضافية يدفع إلى تغير الاستيراد (١٠٧) وحدة إضافية، وهي حالة في التبعية الشديدة للنشاط الاستثماري لصالح الاستيراد.

$$MI = F(I) \qquad ٣-٢-٤$$

وهي تبين الاستيرادات الرأسمالية دالة في الاستثمار (تكوين رأس المال الثابت) وقد جاء التقدير اللوغارتمي المزدوج كأفضل تقدير من بين الصيغ الخمس.

$$Ln\ M1 = 1.6 + 1.1\ LnI$$
$$(27.75)^{**}$$
$$R^2 = 0.982 \qquad R^{-2} = 0.98$$
$$F\ \ 770.5^{**} \qquad D.W = 1.38$$

تشير مرونة الاستيراد المحتسبة (١,١) إلى أن تغير الاستثمار (١٠٠٪) سيؤدي إلى تغير الاستيرادات الرأسمالية (١١٠٪) يرافق هذا ارتباط عال يصل إلى (٩٨٪) بين المتغير المفسر والمعتمد وتمتع النموذج بمعنوية عالية ومستوى دلاله (١٪) للنموذج المقدر.

لذلك فإن اتجاهات نمو الاستثمار تعمل بتحيز لصالح نمو المكون الاجنبي في السلع الاستثمارية ويبدو ذلك بشكل رئيس في الرغبة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريعة بالاعتماد على رأس المال المتميز بالوفرة في الكويت فضلا عن انعدام أية صناعة لوسائل الانتاج كالآلات والمعدات والتركيز الواضح على المشاريع كثيفة رأس المال المستخدمة لمصدر الطاقة النفطية أو الغاز بعد عام ١٩٧٣م.

٣-٣ : الاثار المتبادلة الاجمالية:

بعد معالجة متغيري التجارة (الاستيراد، التصدير) كمتغيرات تابعة مع متغيرات النشاط الاقتصادي (الناتج الإنفاق) كل على انفراد، وجد الباحثان انه من الضروري توضيح نوع الآثار وحجمها التي تربط بين كل من الاستيراد والتصدير من جهة، وبين جميع المتغيرات حتى نموذج انحدار متعدد، وبالتالي تحديد النماذج الأكثر تعبيرا عن الاثار المتبادلة بشكلها الاجمالي بين مفردات هيكل الناتج والإنفاق والتجارة الخارجية، لا سيما وأن أغلب الظواهر والعلاقات الاقتصادية لا تخضع لتأثير متغير مستقل واحد، بالاضافة إلى أن تحليل الانحدار المتعدد يسهل تحليل العلاقة بعد استبعاد المتغيرات غير المهمة في النموذج، وستجري الاستعانة بالاختبارات السابقة ذاتها.

تم تقدير (١٥٥) نموذج انحدار متعدد للاستيرادات و(٣٥) نموذج للصادرات باستخدام طريقة جميع الاحتمالات الممكنة[١] واختيار أفضل تقدير من خلال مطابقته مع المعايير والاختبارات، اما في حالة استخدام (طريقة التقدير بالحذف الخلفي)[٢] فقد تم التوصل إلى التقدير الأفضل باستبعاد المتغيرات غير المعنوية في دوال الاستيراد والتصدير وحسب الخطوات المتبعة في هذا التقدير، ولتسهيل المهمة على الاخرين اعتمد التقدير الأفضل من بين النماذج المقدرة جميعا وبالطريقتين أعلاه لكل من الاستيراد والتصدير.

٣-٣-١ :

$$M= F(GDP, (GDP)p, (GDP)np, C, I)$$

جاء التقدير التالي متميزا عن بقية التقديرات المعبرة عن علاقة الاستيراد بالمتغيرات المفسرة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥م.

$$\text{Ln } M= -0.25 + 0.12 \text{ Ln } (GDP)p + 0.28 \text{ LnC} + 0.62 \text{ LnI}$$
$$(2.83)^{**} \quad (3.54)^{**} \quad (8.1)^{**}$$
$$R^2 = 0.997 \qquad R^{-2} = 0.996$$
$$F= 1224.35^{**} \qquad D.W = 2.4^{*}$$

يتمتع التقدير اللوغارتمي المزدوج بمعنوية عالية للعلاقة بين الاستيراد ومتغيرات (الناتج النفطي، والاستهلاك، والاستثمار) فضلا عن معنوية المتغيرات المفسرة) كما نلاحظ ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة معامل التحديد المعدل (٩٩,٦٪) أي أن المتغيرات المستقلة تفسر أكثر من (٩٩٪) من تغيرات الاستيراد، وهذا يعطي النموذج صلاحية أكبر لأغراض التحليل وتقويم السياسات، بالاضافة إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط المتسلسل، إن التقدير اللوغارتمي المزدوج[٣] جاء مطابقا لاغلب دوال الاستيراد ذات المتغير المستقل الواحد والمقدرة سابقا مما يؤكد اتجاه الظاهرة خلال فترة الدراسة.

نلاحظ أن إستجابة الاستيرادات للاستثمار كانت أكبر من بقية المتغيرات (٦٢٪)، كما أن هذا المتغير ذو معنوية عالية مقارنة بالعوامل الأخرى، وبالتالي فان نمو الاستثمار بالكويت يمارس أثرا واضحا في ازدياد الاستيراد وبشكل يطابق نتائج الانحدار البسيط في الوقت الذي كان الميل الحدي للاستيراد بالنسبة للاستهلاك (٥٣٪) اكبر منه بالنسبة للاستثمار (٣٦٪) إذ

---

(١) حسبت على أساس : $2^K - 1 = 2^5 - 1 = 31$ (K), تمثل عدد المتغيرات في النموذج، وتم تقدير الاحتمالات اعلاه بالصيغ الخمس المشار اليها، اما دوال الصادرات فحسبت : $2^K - 1 = 2^3 - 1 = 7$

(٢) : Back word elimenation procedure.

(٣) : وتتميز الدوال اللوغارتمية المزدوجة بمرونات ثابتة، ميل حدي متغير

يذهب ما قيمته (٥٣٠) فلسا إلى الاستيراد من كل دينار كويتي ينفق على الاستهلاك.

ان متغير الناتج النفطي كان له الدور الاكبر مقارنة بالمتغيرات المعبرة عن مصدر توليد الناتج الاخرى، والتي استبعدت لانخفاض معنوياتها وتأثيرها على دقة التوفيق الاجمالية للتقدير، وهي نتيجة متوقعة في ظل هيمنة الناتج النفطي، فضلا عن أن جميع عوائد النفط حكومية وبالتالي ارتفاع حجم التوظيف الحكومي منها لأغراض الاستيراد مقارنة بالناتج غير النفطي.

إذن نتوصل بالنتيجة إلى أن الخلل الهيكلي في بنية النشاط الاقتصادي أن كان من جانب توليد الناتج او إنفاقه ساهمت في دفع حجم الاستيراد وأوجدت ضرورة للاعتماد على الخارج، لذلك لاحظنا أن المتغيرات المستقلة لعبت دورا في دفع النشاط الاقتصادي الاستيرادي قدما، ومارست دورا في التأثير عليه، كما لا بد من الاشارة إلى أن السياسة الاقتصادية المنفتحة سهلت مهمة إبقاء وتعميق الخلل في الهيكل الاقتصادي عن طريق ممارسة السلع والخدمات المستوردة دور سلبي في نمط النمو الاقتصادي القائم في الكويت.

$$X = F[GDP, (GDP)p, (GDP)np] \qquad :٢-٣-٣$$

وتميز التقدير الخطي[١] لدالة الصادرات[٢] المتعددة أعلاه بجودة مقارنة بالصيغ الرياضية الأربع الأخرى.

$$X = 40.509 + 0.1\ (GDP)np + 0.98\ (GDP)p$$
$$(2.48)^{*} \qquad (17.61)^{**}$$
$$R^2 = 0.992 \qquad R^{-2} = 0.99$$
$$F = 767.2^{**} \qquad D.W = 1.88$$

يوضح التقدير العلاقة بين الصادرات ومتغيري الناتج النفطي، والناتج غير النفطي التصديري (الزراعة، الصناعة التحويلية)، ويتمتع النموذج والمتغيرات المفسرة بمعنوية عالية أو بارتفاع معامل التحديد المعدل وخلو التقدير من شكله الارتباط المتسلسل.

وقد بلغت المرونة المحتسبة للصادرات بالنسبة للناتج النفطي خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٤م) ما يقرب من (٩٨٪) أي أن تغير الناتج النفطي بمقدار (١٠٠٪) في المتوسط للفترة يؤدي إلى تغير الصادرات بما يقرب من (٩٨٪)، وباتجاه طردي نتيجة العلاقة الموجبة التي توضحها إشارة معلمة الناتج النفطي المقدرة، وعلى الرغم من ذلك فإنه يصعب تفسير تغير

---

(١) تتميز الدالة الخطية بمرونة متغيرة، وميل حدي ثابت

(٢) لا بد من الاشادة إلى التحفظ الوارد على دوال الصادرات في ص ٢٦، كما تجدر الأشاره إلى أن دوال التصدير استبعدت متغيرات الإنفاق انظر، ص ٢٨.

الصادرات النفطية نتيجة التغيرات الحاصلة في الناتج النفطي لعدم مطابقة ذلك مع واقع الاقتصاد الكويتي (وهذا يشمل معظم الدول المنتجة للبترول في الخليج العربي).

أما مرونة الصادرات للناتج غير النفطي التصديري فقد بلغت (١٠٪)، وهي تدلل على أن إستجابة الصادرات لمتغير الناتج غير النفطي محددة بفعل واقع الاقتصاد الكويتي نتيجة المحددات الطبيعية لقطاع الزراعة وضعف إمكاناته التصديرية، وكذلك هو الحال بالنسبة للصناعة التحويلية عدا بعض الصناعات القائمة على استخدام النفط والغاز والتي لا زالت في مراحلها الأولى وهي ايضا تواجه مشاكل في ايجاد منافذ تصديرية لها في الخارج.

الخلاصة :

حاولت الدراسة من خلال اجزائها المختلفة اثبات طبيعة العلاقة المتبادلة بين هيكل الاقتصاد وتغيراته، وبين هيكل التجارة الخارجية واتجاهاتها خلال عقد السبعينات والنصف الاول من عقد الثمانينات. كما حاولت اثبات او نفي فرضية البحث والاجابة عن الاسئلة الواردة في مقدمة الدراسة .

إن اجمال وتكثيف البحث سيقودنا إلى النقاط المهمة التالية :

- يعاني الاقتصاد الكويتي من خلل في هيكله وعلى مستوى الأنشطة المولدة للناتج بالإضافة إلى بنود الانفاق مما أوجد حاجة ماسة للاستعانة بالتجارة الخارجية .
- تتميز التجارة الخارجية في الكويت، ومن خلال. جملة المؤشرات المطروحة بتركز سلعي في صادراتها يناظره تنوع سلعي نسبي في استيراداتها وبالتالي سلعة وطنية واحدة ومن قطاع واحد تنقل إلى الخارج بينما يتم استلام سلع عديدة ولأنشطة عديدة أيضا .
- تميزت تقديرات الدراسة غالبا بمعنوية عالية، ودقة توفيق مناسبة وأظهرت ارتباط عال بين متغيرات النموذج المختلفة للاستيراد أو التصدير، بشكل يؤكد سلامة وصحة بناء العلاقات والنماذج القياسية، ويحقق الغرض الذي استخدمت لأجله .
- ان تغيرات هيكل الناتج الاقتصادي خلال فترة الدراسة جاءت متحيزه بشدة لصالح الاستيراد، كما أن النمو المتحقق في الناتج دفع إلى نمو أكبر في حجم الاستيراد، وأن التقويم الحقيقي للسياسة الاقتصادية لمدة عقد ونصف تدلل على أن هنالك نقصا في بناء وتطوير أنشطة معوضة للاستيراد، كما أن هيكل الاستيراد جاء ملبيا لنمط النمو القائم معبدا الطريق لأنماط استهلاكية واستثمارية لا تفعل باتجاه أحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة .
- إن الآثار المتبادلة بين هيكل الناتج والصادرات لم تكن بالقوة نفسها للاستيراد، فقد جاءت معظم التقديرات (عدا الناتج النفطي) غير متحيزه للصادرات، يعود ذلك إلى انعزال النشاط التصديري عن المصدر الوطني (انتاج النفط)، والذي يعاني هو الاخر من عزلة عن بقية قطاعات الاقتصاد الوطني .
- إن تحليل العلاقة بين الصادرات والمتغيرات المعبرة عن النشاط الاقتصادي الممثلة لهيكل الناتج تقودنا إلى حقيقة مغايرة نسبيا عما هو في الاستيراد من خلال شدة الآثار المتبادلة بين البنية الاقتصادية القائمة (الموسومه بالخلل) والاستيرادات مقارنة بالصادرات، إذ أن الاثر الوحيد (وهو ليس متبادلا) الذي يمارسه الناتج هو من خلال الناتج النفطي وهذا الأخير يكاد ان ينعدم عمليا إذا ما تأكدنا من حقيقة تأثير الطلب على النفط في السوق الدولية، وطبيعة اسعار البترول، وحالة النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة بالغ الأثر على الصادرات .

ففي ظل فرضية حدوث كساد في النشاط الاقتصادي للدول الصناعية (وهو ما يحدث واقعيا) نلاحظ صعوبة تراجع الصادرات النفطية بشكلها الحقيقي واذا ما تم فبشكل اسمي (صورة نقدية بسبب الأسعار)، وكذلك هو حال الناتج النفطي، ويكون الدور الأساسي للسعر وليس للنشاط الإنتاجي الوطني المنتج للبترول (القطاع النفطي) وهذا يوضح تدني تأثير الناتج على الصادرات، في الوقت الذي يرتبط جل النشاط الاقتصادي في الكويت على ما توفره الاستيرادات من سلع وخدمات، وبالتالي يكون الاثر في هذه الحالة حقيقيا منصباً على واقع النشاط وحجمه .

كما أن تراجع نمو الصادرات والناتج لا يكون بفعل عوامل داخلية وبسرعة كما هو في الاستيراد أو مظاهر النمو الحقيقي اذ يتم تراجع الصادرات وعوائدها باجرائين هما :

١ ـ تخفيض حصة الكويت بقرار من الأوبك وهذا الاجراء لا يكون فوريا.

٢ ـ تغير القيمة الاسمية للصادرات نتيجة انخفاض السعر مع بقاء حجم الصادرات ثابتا .

وكلا الاجرائين ناجم عن اثر النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة، وطبيعة الصراع بين القوة المنتجة والمستهلكة في السوق الدولية، لذلك فالتغير لا يعبر عن استجابة متبادلة ومباشرة، ولكن يتم التغير ببطء وبشكل ظاهري ومنعزل بين متغير الصادرات والنشاط الاقتصادي الوطني .

فالسياسة الاقتصادية الإنمائية الصحيحة لا تقوم على أساس الاعتماد على ما توفره عوائد تصدير النفط من تراكم للناتج المحقق بقدر ما يكون بواسطة ضبط النشاط الوطني الحقيقي من خلال القطاعات السلعية المنتجة، ووضع حدود لبنود الانفاق بما يخلق الانسجام بين اداء الناتج محليا والحاجة إلى تطويره دون المرور بهذه الشدة بالسوق الدولية عن طريق قنوات التجارة الخارجية، فالأثر المتبادل الصحيح بين هيكل الاقتصاد والتجارة يكون على اساس النمو الحقيقي للانشطة المنتجة وتقليل دور النفط في نمو الدخل .

ـ المصادر ـ

أ ـ العربيـة :

١ ـ الاطرقجي، د. محمد علي ـ الوسائل التطبيقية في الطرق الاحصائية (بيروت : دار الطليعة العربية ـ ١٩٨٠م) .

٢ ـ البياتي، خضير عباس ـ أثر النمو الاقتصادي في تجارة العراق الخارجية . رسالة ماجستير في الاقتصاد ومقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٤م .

٣ ـ باقر، د. محمد حسين ـ القياس الاقتصادي التطبيقي (بغداد : وزارة التخطيط ـ ١٩٨٦م) .

٤ ـ بنك الكويت المركزي ـ الاقتصاد الكويتي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤م (الكويت : بنك الكويت المركزي ـ ١٩٨٥م) .

٥ ـ بنك الكويت المركزي ـ الاقتصاد الكويتي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٩م (الكويت : بنك الكويت المركزي ١٩٨١م) .

٦ ـ وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء . النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد السابع، العدد السابع، يوليو ١٩٨٦م .

٧ ـ داغر، محمود محمد ـ استخدام اسلوب تنسيق الخطط والبرامج الانمائية في دعم التعاون الاقتصادي بين اقطار الخليج العربي (البصرة : مركز دراسات الخليج العربي ١٩٨٦م) .

٨ ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ الاستعراض النصفي وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الدولية لعقد الامم المتحدة (بغداد : ECWA ـ ١٩٨٤م) .

٩ ـ عباس زهرة حسن داغر، محمود محمد «أثر النمو الاقتصادي في استيرادات السعودية»، مجلة مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصره، العدد ١ و٢، ١٩٨٦م.

١٠ ـ سلفاتور، دومنيك ـ الاحصاء والاقتصاد القياسي ـ تعريب د. سعدية حافظ (القاهرة : ماكجروهيل للنشر ـ ١٩٨٢م) .

١١ ـ صايغ، د. يوسف ـ دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية» (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣م) .

١٢ ـ صندوق النقد العربي ـ التجارة الخارجية لأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤م (ابو ظبي : صندوق النقد ـ ١٩٨٦م) .

ب : الانكليزية :

1 - Draper and Smith - Applied Regression analysis (London : John Wiely and Sons. 1966)

2 - G.C. Archibald and G. Lipsy - Mathematical Treatment of Economic (England : Weidenfield and Nicolson - 1973)

3 - James D. The Economic of trade and Development (U.S.A. : John Wiely - 1968)

4 - Miltiades chacholiades - International trade, Theory and Policy (Toky : Me Graw Hill Inc. 1978)

5 - M. D. Intriligation - Econometric Models, Technigues and applications (Amesterdam : North holland publishing Company 1978)

6 - Richard L. Mills - Statistiecs For applied Economic and Buisness (Tokyo : Me Graw Hill Inc. 1984)

7 - Teh. Wei. Hu - Econometric, An Introductory Analysis (Baltimor : University park press - 1973)

الملحـــق - ١ -

الناتج المحلي الاجمالي للكويت للفترة ٧٠ - ١٩٨٥م بالأسعار الجارية (مليون دينار)

العـــام	قطاع النفط (١)	القطـاعـــات غـــير النفطيـــة (٢)								اخـــرى	الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي (١ + ٢)
		الزراعة والصيد	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والتجزئة	النقل والتخزين والمواصلات	المؤسسات المالية	التأمين			
١٩٧٠م	٦١٨,٨	٢,٩	٤٢,٨	٧,٢	٢٨,١	٨١,٠	٢٩,٣	٢٠,٤	٠,٥	١٩٥,٣	٤٠٧,٥	١٠٢٦,٣
١٩٧١م	٩٠٦,٧	٣,٢	٥٥,٣	٩,٣	٣٣,٣	٩٠,٠	٣١,٨	٢١,٨	١,٥	٢٢٨,٩	٤٧٥١	١٣٨١,٨
١٩٧٢م	٩١٣,٥	٣,٨	٦٦,٤	١٠,٨	٣٨,٤	١٠٦,٤	٣٤,٥	٢٣,٣	٢,٠	٢٦٥,٠	٥٥٠,٥	١٤٦٤,٠
١٩٧٣م	٩٩٤,١	٤,٧	٨٠,٢	١١,٨	٤٤,٤	١١٢,٧	٤١,٨	٢٤,٢	٣,٥	٢٨٦,٧	٦١٠,٠	١٦٠٤,١
١٩٧٤م	٣٠٢٠,٠	٥,٩	١٧١,٢	١٢,٦	٦٢,٨	١٤٠,٤	٥٠,٤	٢٥,٩	٤,٠	٣١٩,٧	٧٩٢,٩	٣٨١٢,٩
١٩٧٥م	٢٤٥٦,٦	٨,٨	١٩٧,٥	١٣,١	٧٣,٧	٢١١,٣	٦٠,١	٣٩,٢	٦,٠	٤٢٠,٧	١٠٣٠,٤	٣٤٨٧,٠
١٩٧٦م	٢٥١٩,٧	١٠,٣	٢٣٢,٢	١٨,٨	١٢٢,٦	٢٨٨,٨	٧٢,٤	٥٦,٩	٨,٣	٥٠٧,٧	١٣٢٠,٠	٣٨٣٩,٦
١٩٧٧م	٢٤٧٧,٣	١٣,٠	٢٤٦,٦	٢١,٠	١٥٨,٤	٣٥٢,٤	٧٧,٠	٨٢,٢	١٠,٩	٦١٨,١	١٥٧٩,٦	٤٠٥٦,٩
١٩٧٨م	٢٥٢٧,٣	١٣,٥	٢٨٢,٨	٢٤,٤	١٧٦,١	٣٨١,١	٨٦,١	١٠٤,١	١٠,٩	٦٥٤,٠	١٧٣٣,١	٤٢٦٠,٤
١٩٧٩م	٤٤١٧,٩	١٦,٧	٥٦٨,٦	٢٦,٦	١٩٥,٠	٤٠٨,٠	١٠٧,٩	١٣٥,٣	١٤,٦	٨٣٣,١	٢٣٠٥,٨	٦٧٢٣,٨
١٩٨٠م	٥٠٥٩,٢	١٧,٣	٤٣٩,٠	٢٥,٠	٢٢٠,٠	٤٤٩,٠	١٢٤,٣	١٦٩,٠	١٤,٥	٩٢٩,٨	٢٣٨٨,٠	٧٤٤٧,٢
١٩٨١م	٤١١٧,٨	٢٧,٨	٣٤٢,٤	٢٧,٥	٢٦٣,٠	٤٨٥,٠	١٤٥,٥	٢١٦,٣	١٦,٠	١٠٩٦,٥	٢٦٢٠,٠	٦٧٣٧,٨
١٩٨٢م	٢٨٠٥,٥	٣١,٠	٣٩٦,٧	٣٢,٦	٢٨٣,٠	٦٥٩,٧	١٧٣,٨	٢٧٠,٠	١٨,٠	١٣٢٧,٢	٣١٩٢,٢	٥٩٩٧,٧
١٩٨٣م	٣٠٨٦,٣	٣٤,٠	٤٣١,٦	٣٨,٥	٢٨٩,٠	٦٠٦,٩	١٩٣,٠	٣٠٠,٠	١٩,٠	١٤١٦,٩	٣٣٢٩,٠	٦٤١٥,٣
١٩٨٤م[٢]	٢٩٠٢,٠	٣٧,٠	٤٨٩,٥	٤٣,٣	٣١٨,٠	٦٣٧,٣	٢١٠,٥	٣١٢,٠	٢٠,٠	١٤٥٥,٤	٣٥٢٢,٩	٦٤٢٤,٨
١٩٨٥م	٢٩٨٧,٠١	٢٨,٢٤	٣٦٢,٩٣	١٧٨,٧	٢٠٣,٠	٥٨٢,٠	٢٣٤,٧	٢٣٧,٠	٢٤,٠	١١١٩,٤٨	٢٨٩٤,٦٨	٥٨٨١,٦٩

المصـــادر :

١ - بنك الكويت المركزي - الاقتصاد الكويتي ١٩٨٠ - ١٩٨٤م (الكويت : بنك الكويت المركزي - ١٩٨٥م) ص١٤٢ .

٢ - وزارة التخطيط الإدارة المركزية للإحصاء - النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد السابع العدد ٧، يوليو ١٩٨٦م ص٨٦ .

الملحـــق - ٢ -

الإنفاق على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

(مليـون دينـار)

الانفاق العام	الاستهـــــلاك النـــهائي			التكوين الرأسمالي الاجمالي	التغير في المخزون	الصادرات	الواردات	الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي
	الحكومي	الخاص	الاجمالي					
١٩٧٠م	١٣٩,٣	٣٩٦,٣	٥٣٥,٦	١٢٦,٥	-٢,١	٦١٣,٩	٢٤٧,٥	١٠٢٦,٣
١٩٧١م	١٧٣,٣	٤٢٠,٠	٥٩٣,٣	١٢٦,٦	٣,٠	٩١٦,٨	٢٥٧,٩	١٣٨١,٨
١٩٧٢م	١٩٨,٧	٤٢٧,٤	٦٢٦,١	١٢٧,٣	٨,٩	١٠٠٤,٣	٣٠٢,٦	١٤٦٤,٠
١٩٧٣م	٢١٤,٦	٤٣٨,٧	٦٥٣,٣	١٤٥,٨	٦,٨	١١٥٣,٩	٣٥٥,٦	١٦٠٤,١
١٩٧٤م	٢٧٩,١	٥٦٣,٨	٨٤٢,٩	٢٢١,٧	٣٦,٦	٣٢٣٩,٥	٥٢٧,٨	٣٨١٢,٩
١٩٧٥م	٣٨٥,٥	٧٥٨,٧	١١٤٤,٣	٤١٧,٦	٢٦,١	٢٨٠٦,٠	٩٠٧,٠	٣٤٨٧,٠
١٩٧٦م	٤٣٢,٣	١٠٢٩,٨	١٤٦٢,١	٥٦٣,١	٧٢,١	٢٩٩٢,٤	١٢٥٠,٠	٣٨٣٩,٦
١٩٧٧م	٥٨٦,٤	١٣٦٨,٠	١٩٥٤,٤	٨١٥,٢	١٢٩,٣	٢٩١٨,٠	١٧٦٠,٠	٤٠٥٦,٩
١٩٧٨م	٦١٥,٩	١٤٧٣,٧	٢٠٨٩,٥	٧٩٣,٩	٦٩,٠	٣٠٠٨,٠	١٧٠٠,٠	٤٢٦٠,٤
١٩٧٩م	٧٥٧,٢	١٦٧٠,٩	٢٤٢٨,١	٧٨٩,٦	١٤٤,١	٥٣٣٣,٠	١٩٧١,٠	٦٧٢٣,٨
١٩٨٠م	٨٥٧,٢	٢١٩٦,٢	٣٠٥٣,٤	٨٧٨,٨	١٠٥,٠	٦٠٦٥,٠	٢٦٥٥,٠	٧٤٤٧,٢
١٩٨١م	٩٨٥,٣	٢٤٤٤,٧	٣٤٣٠,٠	١٠٧٢,٨	٨٩,٠	٤٨٣٤,٠	٢٦٨٨,٠	٦٧٣٧,٨
١٩٨٢م	١١٨٨,٦	٣٢٨٧,١	٤٤٧٥,٧	١٢٧٧,٠	١٣٧,٠	٣٣٦١,٠	٣٢٥٣,٠	٥٩٩٧,٧
١٩٨٣م	١٢١١,٨	٣١٧٨,٥	٤٣٩٠,٣	١٢١٣,٠	٦٥,٠	٣٨٣٦,٠	٣٠٨٩,٠	٦٤١٥,٣
١٩٨٤م	١٣٠٣,٣	٣١٧٣,٥	٤٤٧٦,٨	١٢٧٥,٠	٧٥,٠	٣٨٨٣,٠	٣٢٨٥,٠	٦٤٢٤,٨
١٩٨٥م(١)	١٤٦٤,٢٢	٢٦٣٥,٥٧	٤٠٩٩,٧٩	٩١٩,٠	١٥٠,٠	٣٦٤٢,٠	٢٨٦٨,٠	٥٩٤٢,٧٩

المصـــادر :

١ - بنك الكويت المركزي - الاقتصادي الكويتي ١٩٨٠ - ١٩٨٤م (الكويت في بنك الكويت - ١٩٨٥م)

٢ - وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، النشرة الاحصائية، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد السابع، العدد ٧، يوليو ١٩٨٦م ص ٩٠ .

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدرها جامعة الكويت

مجلة فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

رئيس التحرير: د. فهد ثاقب الثاقب

منبر بارز للأكاديميين العرب

توزع أكثر من (١٠٠٠٠) نسخة

الاشتراكات

	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	أربع سنوات
للأفراد				
الكويت	٢ د.ك	٤ د.ك	٥ر٥ د.ك	٧ د.ك
الدول العربية	٥ر٢ د.ك	٥ر٤ د.ك	٥ر٦ د.ك	٨ د.ك
البلاد الأخرى	١٥ دولار	٣٠ دولار	٤٠ دولار	٥٠ دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	١٠ دولار	٢٥ دولار	٤٠ دولار	٥٠ دولار
في الخارج	٦٠ دولار	١١٠ دولار	١٥٠ دولار	١٨٠ دولار

توجه جميع المراسلات إلى: رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص ب ٥٤٨٦ صفاة 13055

صفاة الكويت - هاتف ٢٥٤٩٤٢١/٢٥٤٩٣٨٧ - تلكس ٢٢٦١٦ KUNIVER الكويت